

لهذا وهذا ما يتكلم به الجمل يقولون لا ينطق من امره
 تعالى وهذا الذي يزعمون باطل لان الله تعالى اغني
 بسوق الخلق واقدر بصرف ما ابدى من الدنيا من الفقير
 له بخلاف امر الغني بالانفاق لا حاجة الي ماله ولكن
 ليبلوا الغني بالفقير فيما فرض له في مال الغني فلا اعتراض
 لاحد في مسيئة الله وحكمته في خلقه وما كفاهم
 حياي قالوا لمن ارادهم الله الي الخبرات اي ما
 انتم الا في ضلاله اي يحيط بك مبين اي في غاية
 الظهور وما دروا ان الضلال اما هو ليم قات
 قيل قولهم من لويث الله اطعمه كلاما حقا فلما ذا
 ذكر في معرض الذم اجيب بان مرادهم
 كان ان تبارك قدرة الله تعالى او بعد مجازا لا مر
 بالانفاق مع قدرة الله تعالى وكلاهما فاسد فيني
 تعالى ذلك بقوله تعالى عازيتم الله فانه يدل على
 قدرته وصلاح امره بالانفاق لان من كان له مع الغير
 مال وله في خزائنه مال مخبى ان اراد اعطى مما
 في خزائنه وان اراد من عنده ائمال بالانفاق
 ولم يجوز ان يقول من في يده مال في خزائنه اكثر
 مما في يده اعطه منه فان قيل ما الحكمة في تغيير
 اللفظ في جوابه حيث يقولوا انفق على من لويث
 الله رزقه لانهم امروا بالانفاق فكان جوابهم ان

يقولوا

يقولوا انفقوا قالوا انفقوا اجيب بان هذا بيان
 لغاية انفقوا لانهم امروا بالانفاق والانفاق
 يدخل فيه الانفاق وغيره فلم ياتوا بالانفاق ولا باقل
 منه وهو الانفاق وهذه اقوال القائلين لغية اعطى
 زيدا دينارا فيقول له اعطيه درهمين ان المطابق
 هو ان يقول له اعطيه دينارا ولكن اعطيه ولكن
 المبالغة في هذا الوجه اتم فكذلك هنا تبين
 انما وصفوا الموصوفين بالانفاق في ضلاله مبين لظنهم
 ان كلام الموصوفين متناقض ومن تناقض كلامه
 يكون في غاية الضلاله قال الزركشي ووجه ذلك
 انه قالوا انفقوا من لويث الله اطعمه وهذه الاشارة
 الي ان الله تعالى ان شاء يطعمهم فيم يطعمون فكان
 الا مر باطعامهم امر انما يحصل الخاطلة وان لم
 يشاء اطعمهم له بقدر احد على اطعامهم له متفارع
 وقوع ما لم يشاء الله فلا قدرة لنا على الانفاق
 فكيف نرتسبه ووجه اخر وهو انهم قالوا ان اراد الله
 تجوعهم فلو اطعمناهم يكون ذلك سميا في ابطال
 قدرة الله تعالى وانه لا يجوز وانهم يقولون اطعمهم
 فهو ضلاله واعلم انه لم في الضلاله انهم حيث
 نظروا الي المراد ولم ينظروا الي الطلب وانهم
 ان العبد اذا امر السيد بامر ان ينبغي ان يطلع